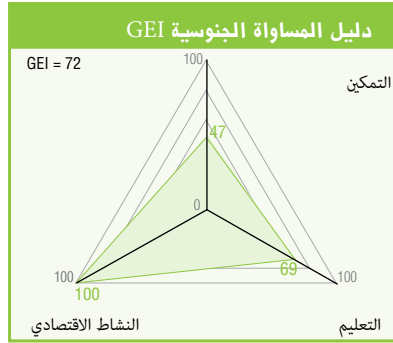
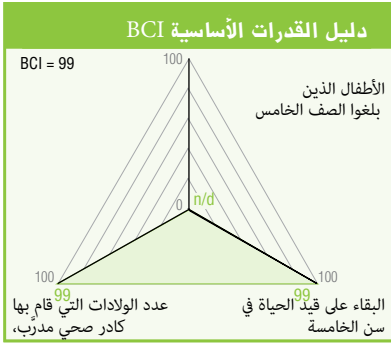
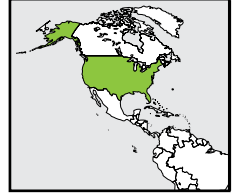


المطلوب: اقتصاد وعقد اجتماعي جديان

تضرب جذور الأزمات المتعددة التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية والعالم جذورها في أولوية النمو الاقتصادي على رفاهية الإنسان. والإجماع على أن الأولويات الاقتصادية الراهنة وأنساق الاستهلاك غير المستدامة هي الآفة، فضلاً تصاعد حدة انتهاكات حقوق الإنسان والأجيال القادمة في الولايات المتحدة وفي العالم. وقد عبرت حركة [احتلوا «وول ستريت»] بالصوت العالي عن تنامي أعداد الأميركيين الذين يطالبون بعقد اجتماعي جديد ومقاربة مختلفة كلياً حيال الاقتصاد.



مجموعة مؤلفين¹

من الربيع العربي إلى حركة احتلال «وول ستريت»، ينتفض ملايين المواطنين في العالم ويرفعون أصواتهم مطالبين بحقوق الإنسان وبالديمقراطية الفعلية وبالكرامة وبنظام اقتصادي عادل. ومعاً، تراهم يجدون السبل لاستخدام التقانة والعملة للتواصل والتقدم من أجل مطالب الأعداد المتنامية من المواطنين الذين همّشهم نموذج اقتصادي لا يضع -ولا يمكنه أن يضع- في أولوياته مصالحهم.

وتتكتف الآثار الإنسانية والمجتمعية الناجمة عن أزمة عام 2008 وسياساتها الاقتصادية الضمنية، بحيث لم يعد الوصول إلى الضرورات الأساسية في متناول الأميركيين، وعلى نحو يسوء أكثر فأكثر. هذا، ويرتفع في الولايات المتحدة مستوى الفقر العميق (deep poverty)؛ أي نسبة السكان ذوي الدُخول التي تقل عن نصف خط الفقر؛ إذ بلغت نسبة الفقراء ضمن هذه الفئة إلى 20,4% في عام 2010، علمًا أنها كانت 25% في عام 2007، أو ما يعادل 4 ملايين مواطن².

وخلال ما بات يُطلق عليه "العقد الضائع" (The Lost Decade) في أميركا، يرسم الإحصاء الرسمي صورة فاترة للمصائر المتدهورة التي عاشتها العائلات والأطفال والشباب والنساء والأقليات في إبان السنوات العشر الأخيرة. ففي

1 Global-Local Links Project, Tanya Dawkins; Center of Concern, Aldo Caliarì & Julia Wartenberg; Institute for Agriculture and Trade Policy, Karen Hansen-Kuhn & Alexandra Spieldoch
2 <www.offthechartsblog.org/deep-poverty-on-the-rise>

والخضار الأكثر تغذيةً، ممّا أسهم في ارتفاع معدلات السمنة (البدانة) وتدهور الصحة في أوساط الأطفال والبالغين. فالولايات المتحدة تتّسم راهناً بأعلى معدل سمنة أو بدانة في العالم، إذ تبلغ النسبة 33%، لتعقبها وتقاربها المكسيك، شريكها في "اتفاقية التجارة الحرة بمنطقة أميركا الشمالية" (NAFTA).

تشجّع غالبية المساعدات المبدولة للمزارع على إنتاج الحبوب بغرض تصنيع الأغذية المعالّجة واللحوم والوقود الحيوي، بما يحدّ من خيارات المستهلك. أما أسعار المزارعين فمتقلّبة، وقد هبط عدد المزارع الصغيرة -ولكن الحيوية والناشطة تجارياً- بنسبة 40%، من نصف إجمالي المزارع في عام 1982 إلى أقل من الثلث في عام 2007. وقد ارتفعت النفقات لتُوازِن مستوى أعلى من عائدات المبيعات، فيما هبطت المستحقات الحكومية لأنّ البعض حفرتهم الأسعار الأكثر تدنّياً. ومع الركود هبطت دُخول المزارع بصورة دراماتيكية، تاركة أسر المزارع العائلية في وضع أشد سوءاً ممّا كانت عليه سابقاً حين اتّسمت أسعار المحاصيل بالتدني.

وهناك حركة متنامية للناشطين الغذائيين في الولايات المتحدة لتلتزم الإنتاج المحلي المستدام والأغذية الأفضل من الناحية الصحية. وقد

عام 2009 عاش الفقر أكثر من ثلث الأطفال السود (35,7%) ونحو ثلث الأطفال اللاتين (33,1%). أمّا العائلات (ذات الأطفال) التي ترعاها أمهات عازبات فقد بلغت 38,5% في عام 2009. ومن العائلات الفقيرة البالغ عددها 6,6 مليون، ثمة منها 3,8 مليون عائلة ترعاها أمهات عازبات. وخلال الفترة نفسها، هبطت دُخول الأميركيين من أصل أفريقي بنسبة 4,4%، فسقط منهم 3,7 مليون مواطن تحت خط الفقر، مع تزايد معدّل الفقر من 13,2% إلى 14,3% وهو أعلى معدّل منذ عام 1994³.

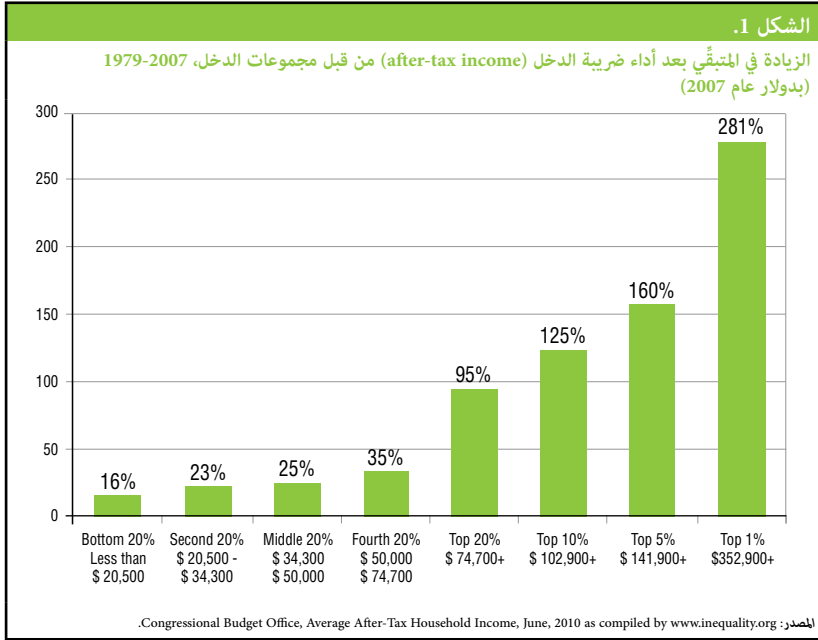
الوصول إلى الغذاء الصحي في البيت وخارجه في بؤرة التركيز

برز الوصول إلى الغذاء الملثّم (المغدّي) بوصفه مشكلة متنامية وخطيرة في الولايات المتحدة. فقد خلقت الزراعة والسياسات الغذائية ما سمّاه الأطباء بيئة "مُسمّنة" ("obesogenic environment) ترتفع في كثير من أغذيتها المتاحة للمستهلك نِسب الدهون والسعرات الحرارية، وفي الوقت نفسه فهي ذات قيمة غذائية متدنيّة. وقد أصبحت الأغذية واللحم والألبان المعالّجة أرخص نسبياً من الفواكه

3 Elise Gould and Heidi Shierholz, (Economic Policy Institute Economic Indicators Report, September 16, 2010).

تحت من الشمال إلى اليمين: 20% الدنيا (أقل من \$20,500) - ثاني 20% (\$20,500-34,300) - 20% الوسطى (\$34,300-50,000) - أعلى (\$50,000)

20% الرابعة (\$50,000-74,000) - 20% العليا (\$74,000) - 10% العليا (\$102,000) - 5% العليا (\$141,000) - 1% الأعلى (\$352,900)



وسَّع "قانون المزارع" لعام 2008 نطاق البرامج الآلية إلى تشجيع شراء الفواكه والخضار المنتجة بطريقة مستدامة في برامج الغذاء المدرسي. وكانت مساهمة السيدة الأميركية الأولى "ميتشل أوباما" كبيرة في تركيزها على جذب الوعي نحو الحاجة إلى أغذية وأساليب عيش صحية.

أمَّا على المستوى الدولي، فقد واصلت إدارة أوباما دعمها البرامج بهدف مساندة إنتاج الغذاء، مع تأكيد خاص على النساء وصغار المزارعين. فتمويل مبادرة الغذاء للمستقبل، فضلاً عن "برنامج الأمن الغذائي والزراعي العالمي" (وهو صندوق ائتماني يُديره "البنك الدولي") واصل تدفقه حتى بالرغم من قيود الموازنة الراهنة. ولا يمكن المحافظة على مكاسب صغار المزارعين المتوقعة وإنتاج الغذاء الصحي في الولايات المتحدة وفي العالم إلا إذا دفعت الإدارة بمُضاعفة صادرات الولايات المتحدة بما يقطع مع سياسات الماضي التجارية.

انهيار سقف الدَّين تجاهل المسائل الحقيقية

حتى الآن، كان رفع سقف الدَّين شأنًا سياسيًا من اختصاص الإدارة إلى حد بعيد. بيد أنَّ تهديدات شيوخ الكونغرس الجمهوريين، في هذه السنة، بدفع البلاد نحو سجال طويل ومضئ للوقت، أبقَت أميركا مجمدة الدور لأشهر على المسرح العالمي.

ويجب ألا يكون مُفاجئاً أنَّه مع مستويات تاريخية للفقر ولامساواة الدخل وسجال متعلق بالدين يتمحور إلى حد كبير حول الإبقاء على تخفيضات عهد "بوش" الضريبية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي الدراماتيكي، استنكرت نسبة غير مسبوقه من الشعب الأميركي بلغت 84% تولي الكونغرس شؤون الاقتصاد.

وثمة شكٌّ ضئيل في أنه من دون "قانون الإنعاش وإعادة الاستثمار الأميركي" (2009) فقد كان يُحتمل أن يكون الركود حتى أسوأ مما كان عليه. وفي الوقت الراهن، ومع نكوص الولايات والمُجمعات (communities) عن الجولة الأخيرة من تخفيض تمويل البرامج الحيوية،

المتبن المرن. كما لاحظ تقرير صادر عن "منظمة العمل الدولية" أنَّ تعزيز الحماية الاجتماعية الأساسية يمكن أن يكون أداة قوية لنمو المستدام ومعالجة الفقر والتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية. ويذهب التقرير إلى تأطير الحماية الاجتماعية بوصفها حقًا وحاجة إنسانيين. ومن المرجح أن تجد هذه المقاربات القائمة على الحقوق حيال التنمية الاقتصادية صدى في البيئة الحالية.

الاهتمام الجدي بالاستدامة

يجب أن يكون الهدف الأول في سياسة التنمية والاقتصاد على الصعيدين المحلي والدولي تعزيز المكانة الواجبة المتعلقة بالإنسان والمجتمع. فإعادة تصميم النموذج الاقتصادي من خلال هذه العدسة هي إيلاء الأبعاد العالمية والوطنية والمحلية الاهتمام اللازم. فإعادة التصميم المذكورة تتطلب، على سبيل المثال، إعادة التفكير في المرونة الزائدة لدى الشركات المستقرة في الولايات المتحدة حيال سلاسل العرض والمخزونات العالمية التي تعتبر الربح الأقصى هدفها الوحيد.

فالمجازفة والكُمون الموروثان في الإساءة إلى حقوق الإنسان والنظم الإيكولوجية العالمية في

تعمل ما أُطلق عليها اسم "لجنة الكونغرس السامية" على وضع تشريع سيوصي بإجراء تخفيضات إضافية على تمويل مستقل وإنفاق مباشر قدره 1,5 ترليون دولار حتى عام 2021.

الحقيقي في ما يعني الحماية الاجتماعية والعقد الاجتماعي

أفاد تقرير صدر مؤخرًا أنَّ 65,7 مليون أمريكي يوفرون رعاية غير مدفوعة لعضو في العائلة؛ وأنَّ أغلبية القائمين بهذا العمل الرعاي هم من النساء (66,6%). أضف إلى ذلك أنَّ ثلاثة أرباع مانحي الرعاية هؤلاء يعملون بالإضافة إلى مسؤولياتهم الرعايية غير المدفوعة تلك. وتقدَّر قيمة هذه الخدمات بـ 375 بليون دولار في السنة. وبالرغم من هذه الأرقام، فقد أفاد 47% من مقدَّمي الرعاية أنه كان عليهم استخدام مدَّخراتهم لتغطية تكاليف الرعاية المرتفعة.

هذا، ويمكن للولايات المتحدة، بل ينبغي عليها، أن تتجاوز السجال قليل التبرُّر الراهن في ما يتعلَّق بما يُسمَّى الإنفاق المخوَّل لاستيعاب واقع أنَّ الاستثمار في الأطفال والمُجمعات ورعاية كبار السن والرعاية الصحية عبارة عن سمة أساسية في الديمقراطية الحديثة والاقتصاد

سلاسل الإنتاج العالمية سادا في إعادة التَمَوُّض وفي مزيد من ممارسات الأعمال المستدامة الأخرى. فالمأساة الأخيرة في اليابان وارتفاع أسعار النفط خلال 2007-08 حفزاً على إجراء إعادة نظر في هذه الاتجاهات في مجتمع الأعمال. ولقد مرَّ زمن طويل منذ أن طُرِحَ تساؤل عمَّا إذا كانت الولايات المتحدة والعالم يمكنهما أن يتحمَّلا استمرار مقاربات تحقيق الأرباح القصوى باعتبارها الهدف الأول.

وهكذا، فإنَّ المصلحة تتزايد في اقتصاد التضامن وحركات الأعمال المسؤولة والشركات المملوكة من العمَّال والتعاونيات، وهذه كلها تجلب لمجتمعاتها فرص عمل مأجورة مستدامة وعالية الجودة إيكولوجياً واقتصادياً. فمدن مثل "كليفلند" و"ديترويت" اللتين ضربتهما في السابق ركودٌ وسياسة تجارية قصير النظر، تُبدعان حالياً اقتصادهما بالتركيز على هدف عاجل لبناء الثروة وفرص العمل اللائق وترسيخ الرأسمال في المجتمع؛ فيما لا يزال آخرون يكتشفون مكاسب مبادرات أمن المجتمع الغذائي والبنوك المملوكة من المجتمع

والموازنات التشاركية. إنَّ إجراءات السياسة المالية والنقدية التي تشجِّع هذه الاتجاهات هي إجراءات ضرورية كي يُصار إلى تحقُّق هذه الجهود في الواقع.

وإنَّ تغيير أنساق الاستهلاك الأميركية هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة ومعالجة الآثار الكارثية الناجمة عن التغيُّر المناخي محلياً وعالمياً. فالولايات المتحدة هي وطن لـ 5% من سكان العالم، إلا أنها تستهلك 25% من طاقته، وهي مسؤولة عن 22% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر عن الصناعة العالمية، الأمر الذي يشكل سبباً طليعياً في ظاهرة الاحترار العالمي. فاستهلاك 19,150,000 برميل نفط في اليوم يفوق ما تستهلكه كل أوروبا وضعف ما تستهلكه الصين.

على عاتق الولايات المتحدة تقع مسؤولية وفرصة فريدتان لجعل الجهود الحازمة والحاسمة تؤوّل إلى سياسات محلية ودولية تُفضي إلى تحقيق رفاهية الأميركيين وبقية العنصر البشري.

على المواطنين أن يحتلوا مركز الصدارة

يتنامى إجماع الرأي على أنَّ النماذج الاقتصادية الراهنة تتصدَّع وتعتورها العيوب وتعمل على تعميق اللامساواة المؤذية وتولدها. وبسبب رفع حركة احتلال "وول ستريت" وحركات حقوق الإنسان وحركات المواطنين المحلية الصوت عاليًا، تنامي عدد الأميركيين المطالبين بمقاربة مختلفة كلياً حيال الاقتصاد وبعقد اجتماعي جديد.

وإنَّ مهمة بناء اقتصاد جديد وإعادة تصوُّره هي مهمة مُلِحَّة، ولن تتحقَّق بمجرد القيام بأعمال على غير طائل، تتناول جوانب النموذج الفاشل الذي خلقته الأزمة الراهنة. وطالما أنَّ المواطنين يواصلون مطالبتهم ويأخذون مكانتهم المُحقَّقة والصحيحة في العمليات الديمقراطية والسياسية، يمكن أن تكون أفضل سنوات أميركا في القادم من الزمن.